

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي

والمنعقد بتاريخ 2023/11/25

لمساهمي

الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة

المساهمة العامة المحدودة

محضر الاجتماع
للهيئة العامة غير العادي لمساهمي
الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة

م.ع.م

تحية طيبة وبعد،،،

عملاً بأحكام المواد أرقام (6) (144) و (175) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.

عقدت الهيئة العامة اجتماعها غير العادي لمساهمي شركة المتكاملة للمشاريع المتعددة في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2023/11/25، بواسطة الاتصال المرئي والإلكتروني (ZOOM MEETING) برئاسة محمد درابكة رئيس مجلس الإدارة، وأعلن أن الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة قد اتبعت الإجراءات القانونية المنصوص عليها بموجب قانون الشركات.

حيث تم نشر الدعوات على الموقع الإلكتروني للشركة والموقع الإلكتروني لدائرة الشركات وكذلك في صحيفتين محليتين وحضور النصاب القانوني (4) أعضاء من أصل (5) وحضور مندوب مراقب عام الشركات السيد محمد الجيلاني ومدقق حسابات الشركة السادة المحاسبون العصريون فإن الاجتماع قد اكتسب الصبغة القانونية وفقاً لأحكام قانون الشركات وأن جميع القرارات التي سيتم اتخاذها ستكون قانونية وملزمة للهيئة العامة للشركة والسادة المساهمين ممن حضر منهم الاجتماع ومن لم يحضر.

وقد بدأ الاجتماع بإعلان رئيس الجلسة محمد درابكة عن المساهمين الذين حضروا بالأصالة (1,679,018) والمساهمين الذين حضروا بالوكالة (3,383,703) أي إجمالي المساهمين الذي حضروا يحملون (5,062,721) من أصل مساهم حسب السجلات (5,250,000) بما يشكل ما نسبته (96,43%) من رأسمال الشركة البالغ (5,250,000).

M.A.D

Amr

DE

وقد رحب بعد ذلك رئيس الجلسة محمد درابكة بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد الجيلاني وعين السيدة منال المغربي كاتب الجلسة والسيد خليفة نصر ذيب والسيد جميل شحادة مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

من ثم تم البدء ببنود جدول الأعمال الموزع على المساهمين كما هو مبين أدناه:

أولاً: تم اعفاء رئيس المجلس من قبل المساهمين من تلاوة محضر الاجتماع والاكتفاء بتلاوة قرارات المحضر السابق 8-16-2022 وذلك من قبل كاتب الجلسة السيدة منال المغربي بإجماع السادة الحاضرين وكانت القرارات على النحو التالي :-

1- وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إسقاط الحق الشخصي الجزائري والمدني عن جميع المشتكى عليهم في القضية رقم 2018/133 تحقيق لدى مدعي عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ولا ترغب بالاشتكا على المشتكى عليهم ولا ترغب بمجازاتهم وتفويض رئيس مجلس الإدارة بخاطبة الجهات الرسمية بهذا القرار.

وتم الموافقة على جميع قرارات الهيئة العامة السابقة بإجماع الحاضرين وازداد الرئيس محمد درابكة بأنه تم إعادة فتح ملف القضية التحقيقية والتي تم بالاجتماع السابق بالاغلبية الساحقة الموافقة على إنهاء الملف واسقاط القضية مهما كان تكييفها من سعادة المدعي العام مع الاحتفاظ بحق الشركة بالعودة الى اي شخص بأية اضرار مالية لقد لحقت بالشركة حقوقيا، قام بتوضيح التالي فيما يتعلق بإجتماع الهيئة العامة السابق المنعقد بتاريخ 2022/8/16 حيث ان الشركة قد تأسست في عام 1994 وأنه هنالك 194 مساهم لم يقوموا بإستكمال اجراءات التعريف ويملكون 60,088 سهم أي ما نسبته 1,145% من اسهم الشركة أي أن هنالك 5,189,912 سهم تمثل رأسمال الشركة القابل للتصويت وحيث حضر الاجتماع 4,795,381 سهم أي ما يمثل 91,340% من رأسمال الشركة و 92,93% من رأسمال القابل للتصويت وحضر مساهم لم يقيم بالتسجيل ويحمل 212,108 سهم أي ما يمثل 4,08% من رأسمال القابل للتصويت. علما بأن هذا المساهم قد قام ببيع اسهمه بعد الاجتماع، وهنالك 3 مساهمين تم تبليغهم ولم يحضروا للاجتماع يحملون 88,924 سهم أي ما يمثل 0,017% من الاسهم

M.A.D

Handwritten signature

Handwritten signature

علما بأنه تم الحصول على كتب منهم تبين موافقتهم على نتائج الاجتماع السابق حيث بلغ مجموع الاسهم أعلاه 5,096,413 سهم أي ما يمثل 98,19% من الاسهم القابلة للتصويت.

كما نود أن نبين بأنه هنالك مساهمين لم يحضروا الاجتماع السابق وقاموا ببيع أسهم بعد الاجتماع بعدد يبلغ 43,410 سهم أي ما نسبته 0,0836% من الاسهم القابلة للتصويت، وعليه فإن المساهمين الذين قاموا ببيع الاسهم بعد الاجتماع والبالغة 255,518 أي ما نسبته 4,9 من رأس المال. فإن المساهمين الذين قاموا بشراء أسهمهم يعتبروا موافقين مجازا على الاجتماع المذكور اعلاه.

وعليه تصبح النسبة الموافقة على النحو التالي :

الحضور الفعلي	4,795,381 سهم
الذين قاموا ببيع الاسهم بعد الاجتماع	255,518 سهم
المبلغين وتم اخذ الموافقة منهم على قرار الهيئة العامة	88,924 سهم
	<u>5,139,823 سهم</u>

أي ما نسبته 99,03%

أي ان عدد الاسهم غير حاضرة تبلغ 50,089 سهم
وحيث لم يقوموا باستكمال الإستثمار بالشركة بحجة وجود قضية لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.
اضاف الرئيس بأن إعادة فتح الملف التحقيقي لدى سعادة مدعي عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد قد أعاق عمل الشركة بشكل كبير حيث ان بعض المستثمرين الذي تم الاتفاق معهم على الاستثمار بالشركة لوجود قضية لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وحيث أنني قمت بمراجعة سعادة المدعي العام لدى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتبين بأنه قد قام بإصدار لائحة اتهام جديدة موضوعها التدخل في الاستثمار الوظيفي وأنه يجب حماية صغار المساهمين الذين لم يقوموا بحضور

اجتماع الهيئة العامة الاخير ولم يقوموا بتحريك اية شكوى او القيام بالاعتراض على الاجراءات المتخذة. حيث انه كان باستطاعة اية مساهم لغاية تاريخه من بيع اسهمه بالسعر الذي يراه مناسباً حسب الاسعار المتداولة بالسوق علماً بأن سعر السهم يفوق الدينار أي أكثر من القيمة الاسمية للسهم.

ثانياً: قام الرئيس بالتأكيد على أن سعادة المدعي العام قد قام بإصدار لائحة اتهام جديدة موضوعها الاستثمار الوظيفي والتدخل بالاستثمار الوظيفي وطلب الرئيس من الحضور الموافقة على التأكيد على كافة القرارات السابقة مع إسقاط أية شكاوى أو إتهامات مهما كان تكييفها سواء كانت جنحة أو جناية بكافة أنواعها ومسمياتها، وقام الحضور بالموافقة على اقتراح الرئيس بالاجماع.

وعليه فإن الهيئة العامة قد قررت بإجماع الحاضرين الطلب من سعادة المدعي العام إسقاط الحق الشخصي والجزائي عن جميع المشتكى عليهم في القضية التحقيقية رقم 2018/133 و المنظورة لدى مدعي عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد إسقاطاً نهائياً والموافقة والتأكيد على صحة الأرقام والنسب التي وردت في البند اولا والواردة على لسان الرئيس محمد درابكة وتفويض نيس مجلس الإدارة بمتابعة واستكمال كافة الإجراءات المطلوبة.

رئيس الاجتماع	مندوب مراقب عام الشركة	كاتب الجلسة
محمد درابكة M.A.D	محمد الجيلاني	منال المغربي

دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع

اجتماع على مداري

بتاريخ 27-11-2023

EMAIL:Info@Inoh-jo.com Website: <https://www.inoh-jo.com>

بموجب وصل الكتروني 2180840